



PROVISIONAL

A/40/PV.126
2 May 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(إسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

- الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة(١) تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr/1 و 2 و Add.1 و 2)(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/40/1106)السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن أتناول

جوهر بياني ، أود أن أعبر عن تعازي وفدي وبلادي في وفاة السيد راءول بريبيش . إن إسهام السيد بريبيش في قضية التفاهم بين الأمم وقضية السلام والتنمية معروف جيداً للجميع .

إن راءول بريبيش المواطن الأرجنتيني ينتمي إلى حد ما إلى أمريكا اللاتينية كلها . ولا يمكن أن يتمتع بمواطنة أمريكا اللاتينية كلها على هذا النحو إلا القلائل من الأفراد مثله . لقد أثر السيد راءول بريبيش على مدى سنوات طوال على تفكير أمريكا اللاتينية . وقاد فكره عملية التكامل في قارتنا .

ونحن في شيلي ، نشعر بأنه واحد منا . لقد عاش راءول بريبيش في بلدنا سنوات كثيرة . وبصورة رمزية ، مات في بلادي ، حيث يعبر كل الشيليين في الوقت الحالي عن أسفهم لوفاته و عما يكنونه دائماً من محبة له .

والآن وقد اختفى من بيننا راءول بريبيش راحلاً على طريق السلام ، فإنه تركنا مع عمله ومع ذكراه بوصفه حقيقة ملحة بالغة الأهمية نستشير بها ومرشداً تقتدي به بلداننا .

يود وفد بلادي في البداية أن يهنئ الأمين العام على مبادرته لعقد الدورة المستأنفة الأربعين للجمعية العامة للنظر في الأزمة المالية الحرجة التي تحيق بالأمم المتحدة في الوقت الراهن . إننا نعتقد أن المشكلة بالغة الحدة الآن بحيث أنه لم

يعد من الممكن مواصلة وضعها جانباً أو محاولة التغلب عليها عن طريق حلول مؤقتة أو تدابير جزئية . لقد آن الأوان للدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تعمل بجدية حتى تساعد الأمم المتحدة على أن تجد طريقها نحو العمل الفعال لتحقيق الاهداف الموضوعة منذ أكثر من ٤٠ سنة .

إن المعوقات المالية التي تواجهها منظماتنا ترجع الى أسباب كثيرة ، ولذلك فإن الحلول تتطلب إتخاذ تدابير كثيرة متنوعة وجهوداً متضافرة . ومع أننا نعترف بأن المشاكل المالية التي تواجه منظماتنا في الوقت الراهن ترجع الى حد كبير الى اعتبارات تقنية . فإننا نظن أن هناك سبباً أساسياً جوهرياً من الواضح أن له طبيعة سياسية . الواقع أن الحالة الاقتصادية الطارئة التي تواجه الأمم المتحدة حالياً تُعدّ شاهداً جديداً على الأزمة الحادة التي يواجهها العمل الجماعي الذي شهدناه في حالة متردية في السنوات القليلة الماضية . لم يعد هناك توافق آراء كذلك الذي كان موجوداً في وقت ما فيما يتعلق بفاعلية وأهمية عمل المنظمات الدولية . ففي هذه الايام هناك مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة النمو ترى أن المنظمات الدولية عموماً ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، لم تعد ساحات للتعاون الفعال بين الدول . وعلى العكس من ذلك ، تنظر هذه الدول الى أجهزة النظام المتعدد الاطراف على أنها مجرد محافل لتبادل الآراء . وعن طريق حرمان الوكالات الدولية من اداء الدور الذي أنشئت أصلاً من أجله ، وهو العمل كمراكز لتنسيق وتوجيه التعاون الدولي الذي لاغنى عنه لبقاء عالم اليوم وتقدمه ، فإن تلك الدول لا تقتصر على تقويض دعائم وجود تلك المنظمات ، بل أنها تعوق ايضاً امكانيات التقدم والتنمية أمام عدد كبير من الدول ذات الموارد المحدودة ، التي ليس أمامها من بديل سوى التعاون الدولي .

ينبغي للبلدان الصناعية أن تعيد تأكيد أهمية التعاون المتعدد الاطراف ، والإرادة السياسية لتعزيز التعددية وإعطائها مزيداً من النشاط والفعالية . وهي أمور حيوية للتغلب على السبب الجذري لهذه الأزمة .

إن الافتقار الى التفاؤل ، وانعدام الثقة الذي يؤدي الى تردي العمل الجماعي - ولا بد أن نسلم بذلك - وكذلك النقد الذي يوجه الى كثير من وكالاتنا ، كل ذلك يجب ألا

يُدفع البلدان الصناعية الى ان تفعل الالتزامات التي قطعتها على نفسها عندما أصبحت أعضاء في هذه المنظومة .

وفي هذا الشأن ، يعتقد وفد بلادي أنه ليس فقط ضروريا ان توفر الموارد التي تحتاج اليها منظمتنا حاجة ماسة للتغلب على هذه الظروف الصعبة ، وإنما أيضا ينبغي -بغية إنهاء مناخ الشك والريبة المحيط بفاعليتها- وضع حد لممارسات عدد من الدول التي تحجب جزءا من مساهماتها ، وتفعل ذلك على نحو منهجي سواء فيما يتعلق بالميزانية العادية أو البرامج والمشاريع المحددة للمنظمة . وإذ تفعل تلك الدول ذلك ، فإنها تقصر في الوفاء بالتزاماتها الدولية وتحرم المنظمة أيضا من مبالغ كبيرة من المال تحتاج اليها لمواصلة العمل . هذا هو العنصر الخاني للأزمة وينبغي ان تحسمه البلدان التي لاتزال عليها التزامات متبقية .

ثمة عنصر ثالث لهذه المشكلة يتمثل في ان المساهم الرئيسي قد أعلن أنه سوف يخفض في القريب مساهماته في الميزانية بشكل كبير مالم يستجب لعدد من مطالب الكونغرس في ذلك البلد . لا ينبغي لاية دولة ان تستند الى قرارات داخلية لتفادي الوفاء بالتزامات دولية إنضمت اليها بحرية ، أو ان تحاول تغيير ميثاق الأمم المتحدة على نحو إنفرادي إن قبول تلك الاجراءات سوف يشكل سابقة بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة ، وبالتالي لا يمكن قبولها .

هناك عنصر رابع في هذه الأزمة التي نعاني منها وهو عدم سداد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لالتزاماتها . وإذا ما نظرنا الى المبالغ التي لم تدفع ، نجد ان الأزمة في المدى القصير أزمة سيولة بقدر أكبر من كونها أزمة مالية . ولذلك نرى أنه من الضروري أيضا بالنسبة لجميع الدول ان تسهم على نحو فعال الان للتغلب على الأزمة بمساعدة المنظمة على ان تجد الموارد التي تحتاجها على الأقل في المدى القصير وهل هناك طريق للإسهام أفضل من ان تقوم كل دولة فورا بدفع نصيبها في الميزانية العادية عن عام ١٩٨٦ وان تسدد كل ما تخلفت عن سداده في السنوات الماضية ؟

ان بلادي التي دفعت بالكامل نصيبها لعام ١٩٨٦ وليست عليها متأخرات على الاطلاق من سنوات سابقة تشعر بالدهشة لان مجموعة صغيرة فقط من الدول الاعضاء يبلغ عددها ٢٥ دولة وقت بالمثل بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة وبالتالي فان موقفها مشابه لموقفنا . ان النقص في الموارد الذي تعاني منه الامم المتحدة في الوقت الراهن يرجع الى حد كبير الى تأخر بعض الدول في سداد الانصبة المقررة للميزانية العادية او عدم سدادها بالكامل واذا ما توقفت تلك الدول عن اتباع هذا الاسلوب فان هذا سيؤدي بشكل فعال الى تخفيف الازمة الراهنة .

ويؤيد وفد بلادي ايضا تدابير التقشف التي نغذها الامين العام مؤخرا فيما يتعلق بموظفي المنظمة الذين تخصص لهم معظم الميزانية . ونحن نأسف شأننا شأن الامين العام لانه كان من الضروري التطرف في تنفيذ بعض تلك التدابير ، ولكننا نعتقد ان هذا الاجراء لازم ونثق انه في المدى الطويل سيعود بالفائدة على الذين قد يكونون قد تأثروا ولو بصفة مؤقتة على نحو عكسي .

وبالاضافة الى ذلك ينظر وفد بلادي باهتمام الى المبادرة الاخيرة التي اتخذها الامين العام الخاصة باستعراض بعض عناصر الميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٦ بغية اجراء بعض الاصلاحات الفورية فيها . وعندما قدم الامين العام اقتراحاته الاصلية بالنسبة لميزانية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، أشار الى انه سيكون من الصعب تماما تنفيذ جميع البرامج التي وافقت عليها الدول الاعضاء ، بالموارد المتاحة . ولهذا ليس من الغريب ان نشعر انه آن الاوان لتحقيق الوفورات العاجلة الواردة في تلك الاقتراحات . ويجب ان تنظر الجمعية العامة بعناية بالغة في هذه المقترحات ، وان توازن بين الحاجة الى الاقتصاد في الموارد على المدى القصير من جانب والضرورة المطلقة المتمثلة في عدم احداث تغييرات في الميزانية قد يكون لها في المستقبل آثار عكسية بالنسبة لفاعلية المنظمة ، من جانب آخر . وبالمثل ، من السليم ان اقول ان تطبيق هذه الاصلاحات لا ينبغي بحال من الاحوال ان يؤثر على البرامج التي تستفيد منها على نحو مباشر البلدان النامية . وليس من قبيل الانصاف ان نحقق وفورات على حساب رفاهية

وتقدم سكان هذه البلدان التي تحتاج الى المساعدة من اجل التغلب على مشكلات التنمية الحادة التي يتعين عليها ان تواجهها .

اننا نرى ان التنفيذ السليم لبعض تدابير التقشف الى جانب الدفع السريع من جانب بعض الدول الاعضاء لانصبتها التي امتنعت عن سدادها حتى الان ، بالاضافة الى الدفع الفوري لمتأخرات عام ١٩٨٦ والسنوات السابقة من جانب الدول التي لم تدفع حتى الان ، سيجعل من الممكن التغلب على الازمة المالية الراهنة ولو في الاجل القصير ، وهو هدف لا بد لنا جميعا ان نعمل على تحقيقه خلال هذه الدورة المستأنفة .

ان بحث التدابير اللازمة لحل المشكلة الاقتصادية في المدى الطويل لتزويد منظمنا باساس اقتصادي مستقر تحتاج اليه للقيام باعمالها بنجاح ، يتطلب تعريفات اكثر وضوحا ستكون يقينا اكثر صعوبة عند التنفيذ . وسيتعين علينا في الواقع ان نقرر على وجه الدقة الطريقة التي نريد ان تستعمل بها منظمنا وطريقة تمويلها وتوقعاتنا بشأن ما تقوم به من عمل .

وفي هذا الصدد نعتقد ان هناك مجالا واحدا سيتطلب اتخاذ اجراء حاسم ويرتبط ذلك بالاستخدام الفعال لموارد الامم المتحدة . ولقد شهدنا جميعا عقد اجتماعات لا معنى لها والاضطراب ببرامج غير سليمة واسفار لا لزوم لها وتغشي عدم الفاعلية على نطاق واسع ، وهي مشاكل لا بد من التغلب عليها . ما الذي يمكن ان نقوله عن الموارد الضئيلة لمنظمنا ، وهي الموارد التي نضعها هنا بالتأخر في بدء اجتماعاتنا سواء في الجمعية العامة او في جميع اللجان ؟ اننا لن نتناول هذه المسألة الان لاننا نفهم انها سوف تعالج في سياق التدابير الطويلة الاجل .

وفي هذا الصدد يتطلع وفد بلادي باهتمام بالغ الى التقرير الذي سيقدمه فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، والذي سينظر فيه في الدورة المقبلة للجمعية العامة . ان الامتنتاجات والتوصيات التي سيقدمها هذا الفريق ستوفر الاساس للدول الاعضاء لاعادة تحديد مواقعها . ومن الممكن ان نقول في هذه المرحلة ان هناك حاجة الى قدر كبير من الارادة السياسية من اجل وضع منظمنا على اساس مالي سليم

ومستقر ولكن الحاجة الحتمية للقيام ببعض الاصلاحات ، بالاضافة الى الفوائد الواضحة التي تعود على الامم المتحدة من تنفيذ هذه الاصلاحات تجعلنا ننظر بتفاؤل الى نتيجة هذا العمل .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلقى وفد بلادي

صباح اليوم ، بصدمة عميقة وحزن شديد نبأ وفاة السيد راؤول بريبيش .

ان الذين عرفوا السيد بريبيش منذ عقود وعملوا معه عن كثب لن ينسوا أبدا إسهامه الذي لا نظير له في قضية العلاقات الاقتصادية المتعددة الاطراف ، وفي إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد . اننا قبل لكل شئ لن ننسى كفاجه الدؤوب لمصلحة البلدان النامية . أود باسم وفد بلادي ان أتقدم الى وفد الارجننتين وعن طريقه الى أسرة دون راؤول بخالص العزاء .

وفي هذا الصدد ان ذاكرتي ترجعني الى اوائل عام ١٩٦٤ ، الى الايام التي سبقت عقد الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاول وعلى وجه التحديد الى التقرير الذي عرضه السيد بريبيش على اعضاء هذه المنظمة وبيّن فيه ببراعة النطاسي مواطن الاختلال والاجفاف في النظام الاقتصادي العالمي القائم والموروث ومجانبته للواقعية العملية وبيّن فيه العلاج الدقيق اللازم لانشاء نظام اقتصادي عالمي اكثر مساواة وعدلا . وبالفعل فاننا اذا ما استعرضنا الحالة بعد خمس دورات للاونكتاد و ٢٢ دورة للجمعية العامة فاننا نجد ان هذا التقرير لا يزال يمثل تحديا وان جميع جهودنا في هذا المجال تتضاءل بالمقارنة به ، فقف قدمت الينا بالفعل ، خاصة في السنوات القليلة الماضية ، سجلا من الاحباط والتقهقر .

وفي معرض الحديث عن الاونكتاد الاول والسيد بريبيش ، نود ان نعيد الى الازهان ان الفضل في انشاء مجموعة ال ٧٧ يرجع الى دورة الاونكتاد الاولى تلك ، لان ذلك الرقم كان هو نفس عدد البلدان النامية التي حضرت الاونكتاد الاول . ولما كنا في صدد الكلام عن مجموعة ال ٧٧ فانه يجدر بنا الا ننسى ابدا انها انشئت لتقوم بالدور المفترض بها القيام به . لان النقد الذاتي يجب ان يتناول جميع انشطتنا وآلياتنا ولا نعتقد ان مسألة ذات طبيعة سياسية بحتة ينبغي بحثها في مجموعة ال ٧٧ . فمجموعة ال ٧٧ لم تشكل لذلك الغرض ؛ اجل ، انه ينبغي لمجموعة ال ٧٧ ان تناقش الجوانب الاقتصادية اللازمة المعروضة علينا والاشارة الاقتصادية المترتبة عليها ولكن على اية حال فان وفدي لا يقبل القول ان مجموعة ال ٧٧ هي المحفل المناسب للتوصل الى آراء واتفاقيات سياسية . اذ لدينا آليات اخرى ؛ فلدينا مجموعات اقليمية ولدينا بلدان عدم الانحياز ، كذلك لدينا ارادتنا السيادية .

انني اقول ذلك ، لان الشيء التالي الذي سأقوله هو انني اقبل واسلم بالكامل بالبيان الذي ادلى به رئيس مجموعة ال ٧٧ هذ الصباح ، والجزء الاول من بيانه خاصة ، أي الجزء السياسي . وهذا لا يبعث على الدهشة لان يوغوسلافيا والعراق نادرا جدا ان يختلفا في المسائل السياسية اذا وجد هذا الاختلاف على الاطلاق ، ومع ذلك ، وكمسألة

مبدئية ، نود ان نسجل فيما يتعلق بالمسائل السياسية البحتة ، اننا لا نعتقد ان مجموعة ال ٧٧ هي المحفل المناسب

تواجه الامم المتحدة أزمة ، بيد انها ليست في الحقيقة أزمة مالية ؛ وعلى افضل تقدير ، ان الجانب المالي لازمة لا يزيد عن كونه امانة من اماراتها ، واذا كنتم تفضلون تشبيها آخر ، فهي كشعرة في خصلة . ولا يمكننا الكلام الا عن شعرة في خصلة ، ولكن ذلك سيكون مظللا . وفي رأينا ان العنوان الذي اختير لهذا الموضوع يمثل تسمية خاطئة . والعنوان الذي اختارته الجمعية العامة هو "الازمة المالية الراهنة" . أي أزمة مالية راهنة ؟ ان الازمة المالية "الراهنة" هذا الصباح تختلف تماما عن الازمة المالية "الراهنة" قبل يومين . وامسحوا لي ان اسوق مثلا بسيطا : بالأمس ، وقف على هذا المنبر ممثل البرازيل وابلغنا بان حكومة البرازيل قد اودعت للتو مبلغا وقدره ١٧ مليون دولار في حساب الامم المتحدة وخفضت ما مقداره ١٥ مليون دولار من المتأخرات قبل ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وهكذا بضربة واحدة احدث جاري ومصديقي سفير البرازيل تغييرا كبيرا في الازمة المالية "الراهنة" . وقد سمعنا من ممثل الاتحاد السوفياتي اليوم ، وان لم يكن الامر واضحا تماما لدينا ، عن تقديم الدفعات وعن تخفيض بعض المتأخرات الاخرى المستحقة على الاتحاد السوفياتي .

ان النقطة التي احاول توضيحها هي ان الجانب المالي لازمة التي تواجه الامم المتحدة لا يمثل سوى العرض الذي يعاني منه المريض ، حتى لو استمر هذا العرض يصاحب المريض . وان سبب المرض اعمق من ذلك بكثير ، وهنا فانني اتفق تماما مع ممثل يوغوسلافيا حين قال - ولن اكرر كل ما قاله - ان سبب ذلك بالضبط هو ان اعضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في هذه الهيئة ، وبصورة رئيسية بسبب تعزيز بلدان عدم الانحياز ، لم يرق للبلدان التي ادت وقتا طويلا دورا مسيطرا في هذه المنظمة .

وكما قال وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بيانهم الذي اصدروه في وقت سابق من هذا الشهر من نيودلهي ، فان السبب الرئيسي للازمة التي تواجهها الامم المتحدة هو التآكل الحاصل في الالتزام بمبادئ ومقاصد الامم المتحدة . ذلك هو المرض .

فاذا ظهرت على المريض بعض البقع الحمراء او انتابته حمى خفيفة لا ينبغي لنا ان نعطيه اسبرين فحسب .

ان سبب هذه الازمة التي استدعينا للنظر فيها ، أي الازمة الاكثر فورية ، هو بالضبط الاجراءات غير القانونية وغير المقبولة المتخذة في بعض العواصم ، وبصورة رئيسية في عاصمة اكبر مساهم في ميزانية المنظمة . لا اعتزم في بياني هذا ان اخوض في تفاصيل مجموعة المقترحات التي قدمها الامين العام ، اللهم اود ان اسوق الامثلة على ما ساقوله عن اهم جانب من جوانب هذه الازمة . ولكنكم ، سيدي الرئيس ، سوف تتذكرون معي اننا قبل ٢٥ عاما خلت كنا سوية في اللجنة الخامسة ننظر في ازمة مماثلة نجمت عن أزمة الكونغو وعن عدم دفع الاشتراكات . واني بحاجة الى بقية هذا اليوم ، وربما الى جزء من الليل ، لمجرد تكرار الخطوط العريضة جدا للحجج المؤيدة والمعارضة لما يشكل وما لا يشكل نفقات المنظمة بموجب المادة ١٧ من الميثاق .

وعلى كل حال ، فان تلك الازمة قد انتهت ، لم يحضر أحد الى هذا المنبر ، ولم يتجرا أحد على الحضور الى هذا المنبر ليقول ان الالتزام بدفع الانصبة المقررة في الميزانية العادية للامم المتحدة هو التزام شرطي او خيارى . فلدينا مستشار قانوني ، وموجود لدينا هنا السيد سكوت والكل موجود هنا . اعتقد انه لو كان اى شيء موضع شك فان ذلك ليس موضع شك . فالميثاق واضح ، الجمعية العامة تُقسّم والدول الاعضاء تدفع . والشئ الوحيد المختلف هو بالطبع المادة ١٨ التي تنص على ان القرارات التي تتخذ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية تكون بأغلبية ثلثي الاعضاء .

ان هذه المنظمة - ويستحق ذلك التكرار دائما - تقوم على المساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء فيها . ومن غير المقبول من دولة عضو - أي دولة عضو - ان تقول لنا "سوف أمسك عن دفع ما مقداره ٥ في المائة او ١٠ في المائة او ٢٠ في المائة من التزامي القانوني بالدفع ما لم - ما لم ماذا ؟ ما لم يتحقق تصويت مرجح . ما لم نهمل حجر الاساس لهذه المنظمة . اننا لن نقبل هذا وينبغي للجمعية العامة ان ترفضه . فالالتزام بالدفع يجب ان يكون جزءا لا يتجزأ من اى قرار يتخذ بشأن اى جانب من جوانب ميزانية الامم المتحدة .

ان ما حدث هو انه ما دام أداء الجمعية العامة والامم المتحدة مقبولا ، ليست هناك مشكلة تتعلق بالسداد ، وسداد النصيب المقرر بالكامل .

ولناخذ مثالا واحدا يرد في تقرير الأمين العام : وهو يتعلق بطول مدة الجمعية العامة . ان طول مدة الجمعية العامة لم يتغير على مدى ٤٠ عاما . فماذا يعني هذا ؟ انه يعني ان فعالية الجمعية العامة ، اذا قبلنا اي معيار منصف - قد تضاغت ثلاث او اربع مرات على الأقل ، لاننا بما يزيد على ثلاثة أضعاف الاعضاء وبجدول أعمال أطول بأربعة او خمسة أضعاف على الأقل اذا قورن بجدول الأعمال السابق ، لم نزد فترة الثلاثة اشهر التي تنعقد فيها الدورة العادية للجمعية العامة .

ان ما حدث ان نتيجة هذه الفعالية لا تروق لبعض الدول الأعضاء . واذا لم ترق القواعد لدولة عضو فانها لا تسدد . وهنا ينبغي ان نكون مرحاء ، لاننا نتحدث عن مستقبل هذه المنظمة . وليس هناك بلد ممثل في هذه القاعة قام بدوره في إنشاء هذه المنظمة وصياغة ميثاقها ، بل والنظام الداخلي واللوائح والنظم المالية والادارية اكبر من دور الولايات المتحدة ، وهي اكبر المساهمين في الميزانية . وحتى اذا لم ترق لها القواعد التي لعبت دورا رئيسيا في وضعها ، فانها تفخر بالالتزام بالقواعد وبالقانون . واذا لم ترق لها القواعد فهناك اجراء قانوني لتغييرها . ولكن ، مرة اخرى ، ان هذا ينبغي القيام به بموجب احكام الميثاق ، اذا كانت هناك دولة ترغب في تخفيض نصيبها .

وهذا هو ما فعلته الولايات المتحدة مرتين : فقد كانت تدفع ٤٠ في المائة في البداية ، ثم خفضتها الى ما يقرب من ٣١ في المائة ، ثم الى ٢٥ في المائة . ولكنها في هاتين المناسبتين اتبعت الاسلوب القانوني السليم وبطريقة مقبولة : فقد لجأت الى اللجنة الخامسة . وفي المرة السابقة لم يكن هناك سوى نائب رئيس الولايات المتحدة الحالي ، الذي اقنع ، بوصفه ممثلا لبلاده ، ثلثي أعضاء الجمعية ، دون معوية ، بتخفيض نصيب الولايات المتحدة بما يقل عن قدرتها على الدفع .

وهذا هو ما يلزم وفد الولايات المتحدة هنا والجهاز التنفيذي للحكومة في واشنطن . فهم ينبغي لهم ان يرجعوا الى السناتور كاتزنباوم وزملائها ليقولوا "كما ان لكونغرس الولايات المتحدة قواعد واجراءات والدستور ، كذلك الامم المتحدة لها الميثاق ، وليس هناك طريق للتنصل من التزاماتنا ازاء الامم المتحدة . واذا لا تروق لنا القواعد ينبغي لنا ان نغيرها ، ولكن ليس لنا حق قانوني في ان نفعل ذلك بشكل منفرد وعلى نحو غير قانوني" .

بينما اتكلم في هذا الموضوع ، فان مبدأ القدرة على الدفع ، بخلاف مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، ليس واردا في الميثاق . وهذا امر اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأنه . ويمكن ان تغيره الجمعية العامة عصر اليوم . لقد قبلت القدرة على الدفع باعتبارها معيارا رئيسيا ، اذا كان الاعضاء قد نسوا . واذا طبقنا ذلك المعيار على نحو صارم ، فان الولايات المتحدة حتى اليوم ينبغي لها ان تسدد ٢٨ في المائة من الميزانية . وبالتالي فان ٢٥ في المائة تنازل كبير وكان لصالح الولايات المتحدة مدة ١٥ سنة تقريبا . ولكن وفدي اول من يقبل اجراء مناقشة كاملة الان عما اذا كنا سوف نواصل اعتبار القدرة على الدفع المعيار الاساسي او الوحيد لدفع نفقات هذه المنظمة . ربما كنا على خطأ . وقد يكون هناك مزيج من العناصر الاخرى ينبغي ادخاله . وقد يكون الامر ، وفقا لما قاله البعض منا على مدى ٢٠ سنة ، انه من غير السليم ان يقوم بلد واحد بهذا التأثير الذي يتم بالتحكم في ميزانية المنظمة ، وربما بسبب ما حدث في باريس ، وما يمكن ان يحدث هنا ، ينبغي ان نفكر مرتين في الاصرار على جعل القدرة على الدفع هي المعيار الاوحد او الرئيسي او الجوهري في تخصيص النفقات في الميزانية العادية - وبمفة خاصة في المستويات العليا لجداول الانصبة .

لقد تذكرنا اولوف بالم هذا الصباح ، عندما قال ممثل السويد ، واني اتفق معه في كثير مما قاله ، انه لا يمتقد ان المشاركة في نفقات الامم المتحدة تشكل عبئا

لا يمكن تحميله بالنسبة لاية دولة عضو . واذك ان السويد من جانبها سوف تكون على اعتماد للنظر في المساهمة بنصيب اكبر يزيد عن قدرتها على الدفع .

وبعبارة اخرى ، هناك عنصر جديد يثير تحديا ينبغي للمجتمعات الثرية الاخرى ان تنظر فيه ، الا وهو الرغبة الطوعية في الدفع . اذا كانت هناك دولة تؤمن بهذه المنظمة وترغب في دفع المزيد ، حسنا . لا ينبغي ان نضع العربة امام الحصان . إما اننا نريد هذه المنظمة - وهنا أرفض رفضا تاما الاسطورة التي تردت طوال سنوات والتي تتمثل في ان البلدان الاغنى هي التي تحتاج الامم المتحدة ولكن البلدان الاكبر لا تحتاج اليها . تلك اسطورة تردت فترة اطول مما ينبغي . فلننظر الى السنوات الاربعة الماضية من وجود الامم المتحدة لنرى ان البلدان الاغنى هي التي عانت من إجحاف مآر ، بينما كانت الامم المتحدة ، في اكثر من مناسبة ، ذات فائدة كبرى للبلدان الاكبر وللبلدان الدائمة العضوية في مجلس الامن ، على وجه التحديد .

وغني عن القول ، واعتقد انه من المنطقي ايضا ان نقول انه كلما ازداد حجم البلد وكلما زاد تأثيره واتسع نطاقه في العالم ، زادت حاجته الى الامم المتحدة ، ولم تقل . واية سيامة اخرى هي سيامة قميرة النظر ومحفوفة بالمخاطر ، وبعضها نشهده كل يوم .

وبالتالي اذا كنا نحتاج الى المنظمة ، واذا كانت المنظمة تحتاج الى النقود ، واذا كان المسؤول الإداري الرئيسي في المنظمة يطمئن عليه ان يعد تقريرا عن نفقات المنظمة ويعرض على الجمعية العامة حتى تستطيع ان تعتمد باغلبية الثلثين ، فما الذي نستخدمه كمعيار ؟ لقد ناقشنا احد المعايير . ولنناقش الامكانيات الاخرى . ولا ينبغي ان نضوب مسدسا ، كما فعلنا ، الى رأس المسؤول الإداري الرئيسي في الامم المتحدة وان نرتبته لقوة النقود ونجبره على التقدم بصفقة لمواجهة "الازمة المالية الراهنة للمنظمة" . حسنا ، ان الامين العام المسكين كان ينبغي له ان يفعل ذلك لانه كان هناك مسدس مصوب الى رأسه ولم يكن أمامه خيار . ولكن هل هذا

هو الطريق السليم لتحقيق الإدارة الأفضل والوفورات والحد من النفقات على نحو يستحق الثناء ؟ اعتقد ان وفدي قد اثبت عبر السنوات اننا كنا اول من رجب بأي تطويع وتحسين لعمل الامانة العامة . وكما هو معروف جيدا ، فإن الامانة العامة وعمليات الأمم المتحدة يمكن ان يدخل عليها الكثير من التحسينات .

لكن ذلك ليس هو الاسلوب الصحيح للقيام بهذا . نحن نتطلع الى الاقتراحات المدروسة الموزونة بعيدة المدى التي سينتهي اليها فريق الثمانية عشر . وأنا على يقين من انه بعد مناقشة هذه الاقتراحات وتدارسها على نحو سليم ، فإن بعضا من مكونات هذه الصيغة والكثير من المقترحات الاخرى ستعتمد في الدورة القادمة .

ولكن فيما يتعلق بالازمة المالية الراهنة ماذا سيحدث اذا كنا عن كل مليون دولار نوفره سنقوم باجراء استقطاعات هنا وهناك ؟ إن المثال الذي استشهدت به كان هو مثال سداد اشتراك البرازيل الذي تحقق بعد نشر تقرير الامين العام . ما الذي سيحدث الان ؟ هل ينبغي للامين العام ان يعيد النظر في صغته وان يخفضها بمقدار ١٥ مليون دولار تقريبا لان البرازيل قد سددت نصيبها ؟ واذا حصلنا على معظم المبالغ قبل يوم الجمعة القادم ، هل يمح لنا ان نقول "لقد انتهت الازمة . ولنا حاجة الى قرار . ونحن في انتظار مقترحات فريق الثمانية عشر" ؟

ماذا سيحدث نتيجة لهذه الوفورات ؟ هل ، بالاضافة الى الخضوع الى - ولا اود ان استخدم الالفاظ الجارحة - الانذارات وحالات فرض الامر الواقع سنكافئ مصدرى الانذارات والحدود النهائية ؟ ما الذي سيحدث كنتيجة لهذه الوفورات اذا لم يسددوا ؟ هل سنكافئ هؤلاء الذين لا يسددون ؟ لا . بطبيعة الحال انا لا اعرف الا القليل عن اللوائح المالية : فاية وفورات ينبغي توزيعها . ولكن ما الذي يمكن ان يوزعه المرء اذا لم يكن لديه فائض ولا يزال مدينا . ؟ ماذا ستكون النتيجة العملية ؟

اقول هذا لكي اوضح ببساطة انه لا يوجد من بديل امام هؤلاء الذين انتهكوا التزاماتهم التي يرتبها الميثاق واللوائح سوى سداد نصيبهم في الميزانية العادية ، لان الحد الادنى في هذه الحالة يصل الى ١٠٠ ؛ فمجموع الانصبة المقررة - عندما يجمع المرء نسب الانصبة المقررة لـ ١٥٩ دولة - لابد ان يصل الى ١٠٠ ؛ وليس ١٠١ ، وليس ٩٩,٥ بل مائة . وهذا يعني انه اذا لم يسدد احد اشتراكه فاما ان يتعين على شخص آخر ان يسدد او ينبغي القيام بشكل عشوائي باستقطاع جزء من البرامج التي قامت ١٥٩ دولة بدراسة درامة سليمة واعتمادها .

لقد كنت موجودا في الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي صباح اليوم . لقد قال امين المجلس في بداية الجلسة انه لا يستطيع ان يعد الوفود بأي شيء بعد الساعة السادسة مساء ، لان العمل الاضافي ، من بين امور اخرى ، قد انفي تماما من هذا القطاع . هنا نرى النتائج العملية لبعض ما يحدث .

لقد خدمت في الامانة العامة لفترة طويلة . واعتقد انه في بعض الاحيان لا يوجد التقدير الكافي للدور الذي يضطلع به الموظفون من فئة الخدمات العامة . اقول هذا لان فئة الخدمات العامة هي وحدها التي تحمل على اجر اضافي . فالموظفون من الفئة الفنية لا يتقاضون اجرا اضافيا . واعلم ان الاجر الاضافي لم يبلغ بعد ولكن لو الفسي الاجر الاضافي فما الذي سيحدث بعد الساعة السادسة مساء وفي عطلة نهاية الاسبوع ؟ هل سيتعين على موظفي الفئة الفنية ان يتعلموا استخدام آلات تجهيز الكلمات ؟

ان الامين العام قد وضع في موقف بالغ الصعوبة . وهو يحظى بتعاطفنا وسيحظى بالتأكيد بتأييدنا . وقد ناشد الجمعية العامة ان تدرس الازمة دراسة متعمقة . وفي الفقرات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من تقريره ذكر بوضوح ان الازمة ازمة سياسية . وحتى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تذكر بوضوح في الفقرة ٢ من تقريرها ان الازمة هي ازمة سياسية . وبالتالي سواء وصفنا الازمة بانها "راهنة" او "مالية" فان هذه الدورة بمجرد تناولها لمفظة الامين العام وحدها لن تكون - حتى لا نضل انفسنا - قد عالجت الاسباب الجذرية للمشكلة التي تمخضت عن اتجاه خاطئ غير قانوني وغير مقبول .

ومهما كان الذي سنفعله ، يجب على الجمعية العامة ان تؤكد من جديد على التزام جميع الدول الاعضاء بصدق انصبتها المقررة في الميزانية العادية دون شروط ودون أي ابطاء لا لزوم له لاسباب سياسية . اننا نستطيع ان نتفهم تماما المتأخرات التي ترجع اساسا الى الظروف التي تمر بها دولة بعينها والصعوبات المالية التي قد تكون قد اعاققتها عن الدفع . ولكن هذا يختلف اختلافا تاما عن قول بلد "الن أسدد إلا اذا فعلت الامم المتحدة كذا وكذا" وتجبر الامين العام والجمعية العامة على الموافقة على جزء من الصفقة الشاملة التي تطلبها ، ان لم يكن على الصفقة بأكملها ، لاسباب سياسية واسباب اخرى .

ونحن على استعداد للنظر في مقترحات الامين العام وسننظر فيها بتعاطف .
وينبغي التمهح فيها ، وانا على ثقة من اننا سوف نعمل الى توافق في الآراء . ولكن ما
لم تقم الدول الاعضاء التي تسببت في هذه الازمة بالتوبة ، وما لم تغير من سياساتها
فان الازمة لن تنتهي . ولن تكون هذه الازمة الا بداية نهاية المسؤولية المالية التي
تمثل الشرط الاساسي لامم متحدة قوية لها مقومات الاستمرار .

السيد كورھونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشاطر

حكومتي قلق الامين العام بشأن الازمة المالية التي تواجه الامم المتحدة كما أعلن في
تقريره وأكدت ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

اننا نواجه هذا العام عجزا في الاموال بنسبة تزيد على ١٠ في المائة من
تمويل الميزانية العادية ، علاوة على العجز المالي المتراكم على مر السنوات بسبب
عمليات صيانة السلم . ونجد انفسنا في هذا الموقف ببساطة لأن العديد من الدول
الاعضاء لم يحترم المبدأ الخاص بالمسؤولية الجماعية عن تمويل نفقات أنشطة الامم
المتحدة . وقد أدى هذا الى حالات الامساك عن سداد الانصبة المقررة لدوافع سياسية
والى الافتقار الى النظام في سداد الانصبة بالكامل وفي الوقت المناسب .

وهذا الموقف مافتح منذ سنوات عديدة يؤثر تأثيرا ضارا على الاساس المالي
للأمم المتحدة ، وبالتأكيد - وللأسف - على أحد أكثر أنشطة المنظمة العالمية فعالية
من الناحية السياسية ، واقصد عمليات صيانة السلم . واسمحوا لي في هذا السياق ان
اشير الى البيان الذي ادلي به في وقت سابق من هذا الشهر من قبل وزراء خارجية
بلدان الشمال الاوروبي بشأن الحالة المالية للمنظمة :

"والاجراءات الانفرادية التي تتخذها الدول الاعضاء والتي تتعارض مع

ميثاق الامم المتحدة ، انما تقوض سلطة الامم المتحدة وتفسد عملها . ويجب على

جميع الدول الاعضاء ان تقبل مسؤوليتها ازاء الامم المتحدة ." (A/40/1107 ،

المرفق)

إن وفد بلادي في وسعه اتخاذ موقف ايجابي ازاء الوفورات التي اقترحها الامين العام في تقريره . ويوجد لدينا تحفظات على بعض الاقتطاعات المقترحة وتأجيل البرامج ، ولكن ليس من الصعب علينا أن نقبل مقترحات الوفورات بوصفها مجموعة اجمالية ، كما اقترحت أيضا اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

ويبدو أن الازمة المالية ليست حاليا بنفس الشدة التي وصفها الامين العام في تقريره . وهذا لا يرجع الى هذه الوفورات فحسب بل أيضا الى بعض المدفوعات التي سددتها الدول الاعضاء التي كان عليها متأخرات من السنوات السابقة . ولكننا ندرك أن المشكلة المالية للمنظمة لا تُحل بهذه التدابير . واذا حالقنا الحظ فإن المشاكل ستأجل لبعض الوقت ، ولكن ليس إلا لغاية خريف هذا العام أو بداية العام المقبل . ومن ثم كنا نفضل أن يكون الامين العام قد غطى ، حتى في هذه المرحلة ، فترة أطول ، أي السنة الحالية ، ومن الأفضل كامل فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . ومن أجل استعادة القدرة المالية للمنظمة علينا أن ننظر في تدابير علاجية على المديين القصير والطويل .

أولا ، إن الشرط المسبق لإصلاح الوضع المالي هو أن تدفع جميع البلدان اشتراكاتها بموجب الميثاق عن السنوات السابقة والسنة الحالية بالكامل ودون إبطاء . واننا نلاحظ مع الأسف أنه حتى الآن لم تدفع سوى ٢٥ دولة عضوا كامل أنصبتها عن عام ١٩٨٦ والسنوات السابقة .

ثانيا ، ينبغي لنا أن نعالج المسائل المتعلقة بكفاءة وفعالية المنظمة ، وينبغي أن يكون هدف ادارة الأمم المتحدة هو عدم اتاحة أي مجال لانتقاد الاهداف السياسية للمنظمة العالمية .

ويبدو أن الامين العام يتناول هذه المسائل في تقريره بربطها بصورة رئيسية بالنتائج اللاحقة لاعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . إن وفد بلادي يؤيد تماما هذا الفريق الرفيع المستوى ، وهو بانتظار مقترحاته . ولكننا نتوقع من هذا الفريق أن يبحث أولا العلاجات على المدى الطويل . ومع ذلك ، فإننا نشعر أن

مسائل الكفاءة والفعالية ينبغي أيضا معالجتها في الاجل القريب بغية تسهيل اتخاذ القرارات بشأن المزيد من الوفورات الممكنة التي قد يتعين علينا تحقيقها قبل نهاية هذا العام اذا لم تدفع جميع الدول الاعضاء التزاماتها المالية .

واسمحوا لي أن أذكر ، كمثال واحد ، مسألة كيفية تنفيذ المهام التي تقررها الجمعية العامة ، فهنا تقع المسؤولية على الدول الاعضاء وعلى الامانة العامة . واذا أرادت الدول الاعضاء أن يكون لها رأي في كفاءة المنظمة ، فإن هناك حاجة الى اتاحة الفرصة بشكل منتظم لرصد وتقييم تنفيذ البرامج . وفي اطار الامم المتحدة ، من الضروري في رأينا إلقاء نظرة ثانية ، مثلا ، على البرامج وعناصر البرامج التي استكملت أو أصبحت قديمة أو عديمة الفعالية أو ذات أهمية هامشية ، حسب التعابير الواردة في العديد من قرارات الامم المتحدة . وباتباع هذا النهج يمكننا أيضا أن نحاول بطريقة عملية إبراز أولويات البرامج .

وسيسهل التقييم الدوري لاداء المنظمة عملية اتخاذ القرارات وسيعزز من التعاون الضروري بين الدول الاعضاء والأمين العام . واننا على اقتناع أنه حتى في هذه المرحلة الحالية من النظر في الازمة المالية الراهنة فإن هذا النوع من المعلومات ميسر بدرجة كبيرة من مهمتنا في هذه الدورة المستأنفة . ويحدونا وطيد الامل أن تؤخذ هذه الآراء بعين الاعتبار عندما سيتعين على الجمعية العامة أن تنظر في كيفية مواجهة المشاكل المالية للأمم المتحدة .

إننا ندرك أن السبب في عدم وفاء عدد كبير من الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق يرجع ، كما ذكر الأمين العام في تقريره ، الى "خلافات ذات أبعاد سياسية حساسة بشأن البرامج" (A/40/1102 ، الفقرة ٤٠) . وقد يكون من الصحيح أيضا ، كما أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، أنه يجب أن يكون من المتوقع أن الازمات المالية متكرر المرة تلو الاخرى حتى يتم اتخاذ الخطوات الكفيلة بحسم هذه المعوكة السياسية الكامنة . ومع ذلك فإننا نرى أنه لا يمكن ايجاد الحلول التي يمكن أن تسهل تفهم الاهداف السياسية المشتركة للمنظمة إلا عن طريق المفاوضات المستمرة بين الاعضاء وعن طريق التوصل الى توافق في الآراء بغضل الصبر .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بالاعتبارات والاقتراحات الواردة في تقرير حكومات بلدان الشمال المؤرخ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ عن تعزيز الأمم المتحدة . فالأمم المتحدة تقوم في المقام الأول على مبدأ حكم الأغلبية . وهذه الحقيقة معبر عنها بشكل مباشر في الميزانية . والميثاق لا يعطي الأقلية الحق - مهما كان السبب - في عدم دفع أنصبتها المقررة .

وأخيرا ، اسحوا لي أن أجدد التزام فنلندا بالوفاء بما تقتضيه عضويتها : تحمل نصيبنا من نفقات المنظمة ، كما هو مذكور في الميثاق . واننا نأمل في أن نتمكن جميعا من الوفاء بنصيبنا بروح من المسؤولية وإحساس من الاهتمام الواجب . مراعين حقيقة أن الإسهامات الفعلية ، من الناحية المالية ، صغيرة نسبيا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء تقريبا . وينبغي النظر إليها أيضا من ناحية علاقتها بالقيمة التي نعلقها جميعا على هذه المنظمة العالمية وعلى الفوائد التي نحققها من عضويتنا فيها .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب لكم عن مدى سعادتنا إذ نراكم مرة أخرى تتراسون مداوات الجمعية العامة . وإنني على ثقة من أنكم متمكنون ، بفضل خبرتكم الواسعة ومهارتكم ونزاهتكم المعترف بهما ، من قيادة هذه الدورة المستأنفة نحو خاتمة مثمرة .

لقد علم وفد بلادي بأصف عميق بالخبر المحزن ، خبر وفاة السيد راؤل بريبيش . لقد كان السيد بريبيش مصدر إلهام لجميع البلدان النامية وكان لا يكل في بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف . وسوف نفتقد جميعا وجوده وإرشاده . وإنني شخصيا أتذكر الأيام التي كنت فيها في جنيف ، وأتذكر علاقتي مع هذه الشخصية العظيمة ، وإنني على ثقة من أن الكثيرين منا في هذه القاعة يشعرون بطريقة شخصية بخسارة هذا العملاق في عصرنا الحديث . وإنني أرجو من وفد الأرجنتين أن ينقل تعازينا القلبية الى أسرة السيد بريبيش والى حكومة الأرجنتين .

إن الظروف التي تمتد فيها هذه الدورة الجمعية العامة هي مثال آخر على التحديات المتزايدة التي تواجهها تعددية الأطراف وتفتيتها . لقد أعربت بلدان عدم الانحياز مرارا عن أسفها وقلقها ازاء هذه الاتجاهات . وفي الاجتماع الوزاري الذي عقده مؤخرا المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، أعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء المحاولات المتكررة بصورة متزايدة لإضعاف دور منظومة الأمم المتحدة وكبحه وتقويض مبادئ المساواة في السيادة والعمل بأملوب ديمقراطي اللذين أنشئت المنظمة على أساسهما .

وتشعر بلدان عدم الانحياز أن هذه الحالة تمثل جزءا من محاولة منسقة لإضعاف دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا للتداول والتفاوض بشأن القضايا العالمية الهامة ، من ناحية ، وللسمي إلى إضعاف فاعلية المنظمة وعملها الميسر ، من ناحية أخرى .
وفي نيودلهي كرر الوزراء أن :

"الإيمان بالأمم المتحدة أساسي بالنسبة لبلدان حركة عدم الانحياز" ،

وأن :

"الأمم المتحدة تعد أنسب محفل دولي له دور مركزي في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي تسوية المنازعات والازمات الدولية بالوسائل السلمية ؛ وفي تحقيق ممارسة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية لحقها في تقرير المصير ؛ وفي تعزيز التعاون الدولي في كل المجالات" .
إن بلدان عدم الانحياز تشكل ما يزيد على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة ، الأمر الذي يبرز العلاقة العضوية الوثيقة للحركة بالأمم المتحدة . ولقد كانت الدول الحديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي الدول التي ساعدها على نيل استقلالها قوة الدفع التي أعطتها الأمم المتحدة لعملية إنهاء الاستعمار ، هي التي ساعدت على تحويل هذه المنظمة إلى هيئة عالمية حقيقية تمثل الارتباط الحر للدول على أساس المساواة في السيادة وتبرز آمال وتطلعات الشعوب في العالم كله .
والأمم المتحدة بتشكيلها اليوم هي في حد ذاتها وليدة إنهيار نظام عالمي قديم وظهور عهد جديد ، عهد اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

لقد أعلن الاجتماع الوزاري في نيودلهي أن :

"عدم قبول هذه العملية الطبيعية هو السبب الأساسي لازمة تعددية الأطراف وبمفء أكثر تحديدا للهجوم المنسق الذي تقوم به تلك الدوائر على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة" . وفي الآونة الأخيرة اتخذ هذا الهجوم شكل استعمال الضغط المالي لإعاقة عمل المنظمة .
إن بلدان عدم الانحياز تعتقد بمصرة جازمة أن :

"أي حجب للانصبه المقررة للأمم المتحدة يمثل انتهاكا متعمدا للالتزامات المقطوعة بموجب الميثاق الذي هو معاهدة عالمية تم الانضمام اليها بحرية ، وبالتالي فإنه يفوض أساس النظام الدولي . وقد أدان الوزراء على وجه الخصوص حجب الانصبه المقررة بهدف تغيير الطابع الاساسي للأمم المتحدة ومقاصدها .

"وأكد الوزراء أن التهديد بهذه الاجراءات المنفردة أو اتخاذها لهما آثار خطيرة على الاستقرار المالي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وفي الوقت الذي اعترف الوزراء فيه بالحاجة الحتمية الى ممارسة أقصى قدر من الاعتماد وبضرورة إحداث تغييرات وتحسينات في فاعلية النظام ، أعربوا عن تصميمهم الراسخ على إعلاء مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والديمقراطية في العلاقات الدولية لأنها أمر أساسي بالنسبة لعمل منظومة الأمم المتحدة" .

وفي هذا السياق نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام لإلقاء الضوء على أهمية وخطورة الحالة الراهنة ولعرضها على الدول الاعضاء ، وجهوده المبذولة في معالجة أزمة السيولة النقدية التي تواجهها المنظمة . ونسلم بأن التقرير الوارد في الوثيقة A/40/1102 وهذه الدورة المستأنفة ذاتها يهدفان أساسا الى معالجة الجوانب القصيرة المدى للمشكلة وبأن من اللازم بذل جهود أكبر في المدى الأطول ، ضمن جملة أمور ، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض سير العمل الإداري والمالي للأمم المتحدة . ومن المتوقع أن يلعب هذا الفريق دورا هاما في تقديم مقترحات مفيدة لتحسين الفاعلية الادارية والمالية للمنظمة . ونحن نتطلع الى النظر في هذه المقترحات بتعمق في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة والتي اتخذت القرارات الواجبة لايجاد حل دائم للمشاكل في الاجل الطويل . ومما يؤسف له إذن أن تمارس الضغوط المالية والسياسية على الأمم المتحدة في الوقت الذي يقوم فيه هذه الفريق بعمله .

لقد أكد الأمين العام بحق أن الاستمرارية المالية للمنظمة معرضة للخطر ، الأمر الذي يهدد بقاء المنظمة ذاته . ولقد كان محقا دق جرس الإنذار هذا . ونحن في الهند ، منذ البداية ، نظرنا الى رسالته بالجدية التي تستحقها . ولقد أكدت حكومة بلادي على أعلى مستوى للأمين العام تضامننا الكامل مع المنظمة ودعمنا المستمر لها . لم تكن الهند في أي وقت من الأوقات متأخرة في سداد ما عليها من مستحقات وما فتئت تسدد التزاماتها المادية . ويسعدني أن أعلن أن اشتراكاتنا لعام ١٩٨٦ قد دفعت اليوم .

منذ بداية العام اتخذ الأمين العام عددا من تدابير التوفير التي تقع في نطاق اختصاصه . ونحن نشيد به على هذه الخطوات التي اتخذها ونشجعه على مواصلة العمل في هذا الاتجاه . وقد يرغب الأمين العام في أن ينظر في اتخاذ بعض التدابير الإضافية التي يمكن أن تؤدي الى وفورات في مجال الإدارة وخدمات المؤتمرات . أخذا في اعتباره الفوائد التي يمكن الحصول عليها من استعمال الأساليب والتكنولوجيا الحديثة في العمل .

وفي نفس الوقت ، أكد الأمين العام مرارا وتكرارا أن عدم وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية هو السبب الجذري للمشكلة وناشد الدول الاعضاء أن تلتزم بتعهداتها . ونشعر بالارتياح إذ نرى أن الاستجابة حتى الآن طيبة ومشجعة بفضل نداءات الأمين العام وتحذيراته . وفي البيانات الإضافية التي قدمتها الامانة العامة - ويمكن أن أضيف أن ذلك كان استجابة لما طلبناه - كما ترد في الاضافة الثانية للتقرير ، يسعدنا أن نرى أن عملية تسديد الاشتراكات قد ازدادت سرعتها على نحو مبشر بالخير ، وأن الموقف المالي في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ لم يكن بالسوء الذي كنا نخشاه .

وفي الوقت الذي يبدو فيه أنه قد جرى التخفيف من حدة الازمة مؤقتا ، لابد أن نلاحظ أن موقف السيولة النقدية سيبقى مقلقا أثناء هذا العام لان المسألة تتوقف على تحصيل الاشتراكات المتبقية أثناء الأسابيع والأشهر المقبلة . فضلا عن ذلك ، لاتزال مسألة حجب الاشتراكات تواجها كحقيقة مرّة لا يمكن أن نغفلها . ومن هنا فإن الحاجة الى تحقيق مزيد من الوفورات لاتزال قائمة .

وفي هذا السياق درنا المقترحات التي قدمها الأمين العام الى الجمعية العامة للنظر فيها ، واستمعنا باهتمام الى ملاحظاتكم الامتهالية ، سيدي الرئيس ، والى ملاحظات عدد من الوفود الاخرى . ونحن على اقتناع بأن الوفورات أصبحت أمراً حتمياً ، وأن نهجنا ازاء النظر في المقترحات المعروضة علينا سيصوغه هذه الاقتناع . ونحن على استعداد للعمل مع كل الوفود الاخرى في جهد بنّاء ، من أجل التوصل الى حل توفيقي مقبول .

وبهذه الروح سيتعاون وفد بلادي تعاوناً كاملاً مع الأمين العام والوفود الاخرى في الجهود الرامية الى تحقيق حلول هامة في هذه الدورة المستأنفة . ونشعر بالارتياح أيضاً ازاء بيانات التأييد التي استمعنا اليها هنا من عدة وفود ، وهذا يعطينا الأمل بأنه اذا ما توفرت الارادة والتصميم اللازمان سيكون بوسع الأمم المتحدة أن تتغلب على المعوقات الحالية وأنه لن يسمح للتدابير التي تتخذها بعض الدول الاعضاء أن تقوض دعائم سلامة عمل هذه المنظمة .

وفي الختام ، في الوقت الذي نحن فيه على استعداد للعمل على نحو بنّاء ، لا بد لي أن أوكد على مسؤولية الدول الاعضاء في الوفاء بالتزاماتها . وكما قال الأمين العام في بيانه أمامنا يوم أمس فإن :

"الازمة الحالية هي - في المقام الاول - ازمة سياسية ، وإن كانت ازمة عجز مالي حقا . فهي تنشأ بالدرجة الرئيسية ، وإن لم يكن هذا السبب الوحيد ، من التنصل من الالتزامات المنبثقة عن الميثاق ومن انعدام الاتفاق بين الدول الاعضاء حول الاغراض التي ينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة لتحقيقها وحول الدعم الذي يتعين على كل دولة عضو أن تقدمه لتأمين فعاليتها".

(A/40/PV.124 ، ص ٢ - ٥)

وفي جزء آخر من بيان الأمين العام كرر أنه :

"... يجب على جميع الدول الاعضاء أن تمتثل لالتزاماتها المالية

المحددة في الميثاق" .

وأود أن أختتم بياني بهذه الملاحظة وبذلك الفكرة .

السيد ليانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود في مستهل

بياني أن أتقدم بتعازينا المخلصة للأرجنتين لوفاة الأمين العام السابق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السيد راؤل برييش ممثل الأرجنتين ، الذي أسهم بدور هام في قضية التنمية الاقتصادية ، والذي يمثل رحيله خسارة فادحة للمجتمع الدولي بكامله .

لقد قرأنا ودرسنا تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية عن الأزمة المالية الراهنة للمنظمة ، وأود الآن أن أعرب عن آرائنا .
عبر السنوات الأربعين الماضية ، اضطلعت الأمم المتحدة بأعمال كبيرة لا في المجال السياسي وحده ولكن أيضا في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الاجتماعية فضلا عن النهوض بالتبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي . وبالرغم من المنعطفات التي مرت بها هذه المنظمة فإنها مارست تأثيرا بالغا في شتى مجالات الشؤون العالمية وأصبحت محفلا لحوار واسع النطاق بين الدول حول القضايا الدولية الرئيسية . ان استمرارية دور الأمم المتحدة تنبثق أساسا من أن مقاصد ومبادئ الميثاق تجسد التطلع المشترك لجميع الشعوب الى تحقيق عالم يتسم بالسلم والامن والرفاهية والتنمية والمساواة والتعاون . ولتحقيق السلم العالمي الحقيقي والدائم ، فضلا عن تحقيق التنمية والرخاء المشتركين ، فإن العالم في حاجة ماسة الى الأمم المتحدة ، في حين أن هذه المنظمة في حاجة الى الدعم من جميع الدول الاعضاء ، وقد بات من المحتم ، بوجه خاص ، ان تلتزم الدول الاعضاء التزاما صارما بمقاصد ومبادئ الميثاق .

ويوضح تقرير الأمين العام ان الأمم المتحدة تواجه الآن أخطر أزمة تمر بها منذ الستينات ، وهذا أمر يبعث على القلق العميق لدى حكومة الصين . وفي رأينا ان الأزمة الراهنة تمثل مشكلة سياسية ومالية على حد سواء . ولكن السبب المباشر للأزمة الراهنة هو السياسة التي ينتهجها أكبر المساهمين ماليا في الأمم المتحدة . فبطلبه التصويت المرجح حول مسائل الميزانية ، يحاول أن يفرض على هذه المنظمة سياسات اعتمدها هيئة التشريعية الوطنية .

ويؤكد الميثاق في ديباجته على المساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها ، وتنسب

المادة ١٢(١) على ما يلي :

"تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها." ووفقا لهذا المبدأ أن جميع الدول الاعضاء ، كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، ينبغي أن تتمتع بمركز متساو في هذه المنظمة وتتمتع بحقوق متساوية وتلتزم بواجبات متساوية . وينبغي أن يكون لهذه الدول حق ابداء الرأي على قدم المساواة ، كما ينبغي لها التمتع بحقوق متساوية في التصويت . وهنا يكمن التعبير الجوهرى عن مبدأ المساواة المنصوم عليه في الميثاق وكذلك استمرارية هذه المنظمة باعتبارها أهم المنظمات الدولية في العالم اليوم . وإذا ما أصبح الحق في التصويت متناسبا مع النصيب المقرر لكل دولة عضو ، فإن مبدأ المساواة المنصوم عليه في الميثاق يصبح مجرد كلمات جوفاء .

ان مبدأ تحديد الانصبة وفقا للقدر على الدفع ووفقا لجدول الانصبة المعتمد من جانب الجمعية العامة منصوم عليه بوضوح في القرارات ذات الصلة الصادرة عن هذه المنظمة . وبعد أن تسدد كل دولة التزاماتها المالية المطلوبة ، تتمتع كل دولة عضو بحق متساو في التصويت . ومما يتناقض مع روح الميثاق أن تقرر أية دولة عضو على نحو عشوائى أمر نصيبها المقرر دون موافقة الجمعية العامة .

وكل دولة عضو لديها أجهزتها التشريعية ، ولكن القوانين والمراسيم التي تصدرها هذه الأجهزة لا تسري إلا في هذه الدولة العضو . وأية محاولة من جانب أية دولة لفرض قوانينها ومراسيمها على الأمم المتحدة من أجل ممارسة الضغط عليها تتنافى مع العرف الدولي . وإذا كان هناك اعتراض من جانب أية دولة عضو على مبدأ الدفع للانصبة المقررة أو جدول الانصبة المقرر ، ينبغي لهذه الدولة أن تطرح هذا الاعتراض أمام الأمم المتحدة ، وتحاول أن تحل تلك القضية من خلال المشاورات مع سائر الدول الاعضاء . وهذه هي الطريقة الطبيعية والمعقولة لمعالجة المسألة .

ويقدر وفد الصين الجهود التي يبذلها الأمين العام والامانة العامة لتخفيف

الازمة المالية الراهنة . ونتفق مع بعض التدابير المقترحة والواردة في الفقرة ٢١

من تقرير الأمين العام ، وفي نفس الوقت نرى انه من الضروري أن نبقى التدابير الأخرى مفتوحة لإعادة النظر فيها . ونظرا لأن تأجيل انشاء مركزي المؤتمرات يمس مصالح عدد كبير من البلدان الآسيوية والأفريقية ، نود أن نقترح اجراء مشاورات كاملة من جانب الأمين العام مع تلك الدول قبل اتخاذ قرار في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالتأجيل المقترح للأنشطة البرنامجية الأخرى فسوف نعرب عن آرائنا بعد إحاطتنا بالتفاصيل .

ونود أيضا أن نشير الى أن الامانة العامة للأمم المتحدة قد عانت فترة طويلة من تداخل الاجهزة والزيادة البالغة في عدد الموظفين والإفراط في الوشائيق والاجتماعات . وهذا الوضع السلبي لم يسفر عن إعاقه الامانة العامة عن أداء ولايتها بموزة فعالة فحسب ، ولكنه زاد أيضا من وطأة العبء المالي الواقع على الدول الاعضاء . وبرغم ان الأمين العام قد اتخذ بالفعل بعض تدابير التوفير المؤقتة فنحن نرى ان المجال لا يزال متسعا لمزيد من تحسين الكفاءة وتخفيض النفقات . ويحدونا الأمل في أن يواصل الأمين العام جهوده ويتخذ تدابير من شأنها احداث تغير في الوضع القائم .

وطالما أولى وفد الصين تأييده للإصلاحات وتدابير التوفير في المنظمة تسهلا لأعمالها . ولكننا نصر في الوقت نفسه على أن تصيب جميع الإصلاحات أو تدابير التيسير في تحقيق هدف تعزيز وظائف المنظمة ودورها .

وبوصف الصين دولة عضوا في الأمم المتحدة ما انفكت تلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، اضافة الى فهمها الكامل لواجباتها والتزاماتها . وفي معرض الاستجابة لنداء الأمين العام ، قمنا بسداد نصيبنا المقرر عن عام ١٩٨٦ كاملا . والحكومة الصينية ستبذل من جانبها أقصى ما في وسعها للمساعدة على حل الأزمات المالية الراهنة .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المسألة

المطروحة للمناقشة الآن معقدة للغاية حتى أنها تتطلب بالضرورة دراسة مكثفة . إلا أنني إذ أضعف في اعتباري توصيتكم الهامة ، سيدي الرئيس ، عندما أكدتم أهمية هذه الدورة المستأنفة ، أقصر بياني على النقاط القليلة التي نشعر بأنها هامة للتداول الصحيح للزمة المالية التي تواجه منظمتنا كي نحدد بدقة الخطوط التي ينبغي لنا أن نسير عليها للوصول الى حلول دائمة .

أولا وقبل كل شيء ، لا يمكن لنا أن نقلل من شأن أسباب الازمة بشروح جزئية عفوية مبسطة . انها قديمة الوجود ، ومع أنها سياسية ومالية على حد سواء ، من الواضح أنها عميقة الجذور وأنها سياسية في المقام الاول .

لقد كانت البلدان غير المنحازة على صواب تام عندما أعربت في اعلانها الصادر في الاجتماع الوزاري الاخير المعقود في نيودلهي عن قلقها العميق بشأن المحاولات المتتالية المتزايدة لاضعاف وتقليل دور منظومة الأمم المتحدة والقضاء على مبادئ السيادة المتساوية والاداء الديمقراطي اللذين تقوم عليهما هذه المنظومة ، وكذلك عندما أكدت أن الازمة الراهنة يعود أصلها الى ضعف الالتزام بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا ، أي حل يرمي الى اخراج المنظمة من الازمة المالية الراهنة ينبغي - تبعاً لذلك - أن يستند الى احترام المبادئ والاحكام الاساسية التي تنظم أداء المنظمة وعملية اتخاذ القرارات ، وفوق ذلك كله مبدأ السيادة المتساوية للدول الاعضاء . ان الحلول المقبولة الوحيدة هي تلك التي تعزز حل المشاكل السياسية والاقتصادية الكبرى ، وتكفل حسن أداء أجهزة المنظمة الرئيسية ، وتهيئ الظروف اللازمة لتحقيق اسهام أكثر نشاطا وأوسع نطاقا لجميع الدول الاعضاء على قدم المساواة - سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة - في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها .

يقدر الوفد الروماني العمل الكبير الذي قام به الأمين العام ويشكره على تقريره الذي يحتوي على الكثير من المقترحات الرامية الى التغلب على أكثر الصعوبات

المالية الحاحا . وفي الوقت نفسه ، نشعر بأن من واجبنا أن نعرب عن تحفظات خطيرة بشأن بعض المقترحات التي قد يمزق تنفيذها النسيج السياسي للأنشطة الشاملة نفسها التي تقوم بها المنظمة . على سبيل المثال ، لا يمكننا أن نؤيد الاقتراح الخاص باختصار فترة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . إن الاعتبارات المتعلقة بالشكل والممارسة ، وفوق كل شيء المبدأ تجعلنا نعترض على هذا الاجراء . أولا وقبل كل شيء ليس من حق هذه الدورة أن تقرر مدة الدورة الحادية والأربعين لان ذلك يقع - وفقا لاحكام اللائحة الداخلية - في اختصاص الجمعية العامة وهيئة المكتب التي تعينها تلك الدورة . ولما كان جدول أعمال الدورة المقبلة مثقلا بالفعل حتى بالنسبة لدورة عادية ، لا يمكن للمرء أن يفكر في اختصار مدتها بحوالي الثلث إلا اذا وضعناها فيما يشبه القفص الحديدي .

يبدو لنا أن الجمعية العامة لا يمكن أن تقبل أي اجراء يمكن في نهاية الامر أن يقلل من دورها . على العكس من ذلك ، يجب تعزيز دور الجمعية العامة دوما ، لانها هي الجهاز السياسي الرئيسي للأمم المتحدة ، إنها الجهاز الذي يمكن لجميع الدول ، بغض النظر عن حجمها ، أن تعبر فيه عن نفسها وأن تتخذ التدابير وفقا لحقوقها ومصالحها . هذه الحقيقة الاساسية ذكرت مرارا وتكرارا ولكن - واغفروا لي للطريقة التي أعبر بها عن ذلك - أن هذا هو الامر الذي ينبغي أن نؤكد عليه دائما اذا أردنا للمنظمة أن تصبح أداة دولية أكثر فعالية ، قادرة على أن تزيد امهاماتها في حل المشاكل المعقدة التي تواجه البشرية اليوم . لذلك علينا أن ندرس هذا الاقتراح بعناية قبل أن نتخذ أي قرار ، لانه بينما ستكون آشاره المالية طفيفة ، فإن المفزى السياسي الذي ينطوي عليها سيكون كبيرا وسلبيا للغاية . وفي رأينا - وهذه الملاحظة تنطبق بالمثل على مقترحات أخرى مشابهة - ان هذا ليس هو الاتجاه الصحيح الذي نسير فيه سعيا للخروج من الصعوبات المالية الراهنة ، وكفالة السلامة المالية لمنظمتنا . ثالثا ، لا يمكننا أن نستبعد من أي تحليل للحالة الراهنة ، وبالتأكيد من نظرنا للحلول الممكنة ، الحالة المتعلقة بالادارة ومستوى الانفاق ومشاكل الموظفين في داخل الامانة .

اننا نقدر تماما التدابير التي اتخذها بالفعل الامين العام ، ونشك في أنه سوف يواصل بذل جهوده الشخصية بحزم من أجل خفض ميزانية الامم المتحدة الى مستوى أقل أكثر ترشيدا . هذه الجهود - التي تحظى بتأييد عام - ستكون متمشية تماما مع اهتمامات جميع الدول الاعضاء تقريبا بخفض نفقاتها في هذا الوقت الذي تسود فيه أزمة اقتصادية عالمية حادة ، تجعل من الصعب تماما على العديد من البلدان ، بما في ذلك بلدي ، الحصول على الموارد المالية اللازمة لمواجهة التزاماتها المتعددة .

لقد أيدت رومانيا دائما هذا النهج ، شأنها شأن العديد من البلدان الاخرى . وأود أن أذكر بأن الحكومة الرومانية تقدمت بوثيقة رسمية بشأن تعزيز دور الامم المتحدة عممت منذ أكثر من عشر سنوات في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، ورأت فيها أنه من الضروري ، في جملة أمور : تحسين وترشيد أساليب العمل في الامانة العامة ، وضمان التمثيل المتكافئ لجميع الدول في الامانة العامة على أساس معايير تستند الى عضوية الامم المتحدة ؛ وخفض عدد الموظفين والنفقات المتزايدة دوما للمنظمة وذلك بالتحسين المستمر لاداء الامانة العامة ، وتوزيع واستخدام الاموال على نحو أرشد ، واتخاذ تدابير قوية لمكافحة البيروقراطية والروتين ، والاحتفاظ بحجم رشيد للالية كلها وتجنب أي توسع غير ضروري في هيكلها .

نحن نشعر بأن هذه الاهداف لاتزال سليمة اليوم وإن اتخاذ تدابير حاسمة من نفس النوع لم يعد من الممكن تأخيرها في هذا الشأن . فضلا عن ذلك ، سيكون من المفارقات الابقاء على النفقات الادارية ونفقات الموظفين عند المستوى الراهن ، وهي تمثل الجزء الاساسي من ميزانية الامم المتحدة ، في الوقت الذي تطرح فيه مقترحات بحذف أنشطة عديدة تؤديها أجهزة ووكالات في اطار منظومة الامم المتحدة ، وبرامج تتعلق بمشاكل كبرى ، سواء في نطاق نزع السلاح ، أو حل النزاعات أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانهاء الاستعمار .

يتضمن تقرير الامين العام العديد من العناصر المحددة التي من الواضح أنها لا يمكن أن تتم دراستها في مناقشة عامة مثل تلك التي تحدث في الجلسات العامة .

وكما اقترحنا ، يمكن أن يُدرس العديد من المقترحات - ووفد بلادي له تحفظات بشأنها في اللجنة الخامسة على وجه أفضل - وهو أمر اقترحه ، بالمناسبة ، رئيس مجموعة ال ٧٧ ، الممثل الدائم ليوغوملافيا .
والوفد الروماني مستعد للاسهام بالكامل في الدراسات المفصلة للجوانب المختلفة لهذه المقترحات سواء في هذا الإطار أو في الجلسات العامة .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ بضعة أشهر مضت ترددت في أرجاء هذه الجمعية الفريدة لامم العالم اصداء التقدير العظيم لدور الامم المتحدة وانجازاتها ، كما ترددت التعبيرات عن الارادة السياسية للالتزام بأهداف الامم المتحدة ومقاصدها كما وردت في وثيقة تأسيسها ، ألا وهي ميثاق الامم المتحدة . غير أننا ننظر اليوم في مشكلة كبيرة الحجم تعرض للخطر عمل المنظمة وفعاليتها في الحاضر وفي المستقبل . وبالرغم من أن الازمة الراهنة للمنظمة تنشأ مباشرة عن عدم كفاية الاموال للقيام بأنشطتها فان هذه الازمة في المقام الاول لها طبيعة سياسية تنبع من الحالة السياسية المتوترة والحالة الاقتصادية المعيبة اللتين يعاني منهما العالم وكذلك من المواقف المحددة التي تتخذها الحكومات تجاه المنظمة . والامر الذي يبعث على القلق بوجه خاص هو القرار الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية بأن تمتنع عن دفع جزء من نصيبها المقرر لميزانية المنظمة . إن هذا النهج تجاه الامم المتحدة من جانب دولة عضو هام يقوّض مبادئ المنظمة ومقاصدها .

يجب أن تبقى الامم المتحدة المحفل الاساسي للحوار والبحث عن حلول متعددة الاطراف للمشكلات الرئيسية الراهنة في العلاقات الدولية ، ولتلك التي تشور في المستقبل ، وعلى وجه الخصوص لمشكلتي صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدولي على نطاق عالمي . وأي محاولة لحل الازمة المالية الراهنة للمنظمة لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الاهداف لن تخدم مصلحة الامم المتحدة ولن تخدم مصلحة الدول الاعضاء فيها .

ويشارك وقد بلادي تماما وجهة النظر القائلة بأن الازمة المالية الراهنة ينبغي تناولها على امدى قصير الاجل ومن منظور أطول أجلا . إن الحاجة الماسة الى إيجاد علاج قصير الاجل من شأنه أن يوفر في نفس الوقت امكانية التوصل الى حل أكثر شمولا ودواما أدت الى استئناف الدورة الاربعين للجمعية العامة . واننا نرحب بالعمل

الذي قام به الأمين العام حتى الآن لتخفيف نفقات المنظمة دون أن يلحق ضررا بتنفيذ برنامج العمل الحالي ، كما نرحب بمقترحاته الحالية لتحقيق المزيد من الوفورات في عمل المنظمة . إن بعض هذه المقترحات لا تجسد وجهات نظرنا وشواغلنا . وموقفنا هذا ليس موقفا فريدا بل تشترك معنا فيه معظم الوفود . وفي هذه الحالة ينبغي لنا جميعا أن نبذل جهودا مشتركة للتوصل الى القرار الضروري بتوافق الآراء .

بهذه الروح ندرس المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام ، ونعتبر أنها تصلح لأن تكون أساسا ممكنا لمثل هذا الاتفاق . أما بالنسبة للحلول الطويلة الأجل فيجب أن نركز انتباهنا على الأعمال التي يمكن أن تحافظ على قدرة المنظمة على القيام بواجباتها الأساسية . ونحن نوافق على رأى الأمين العام بأنه :

"من الأساسي أن يتوفر من الوقت ما يكفي لإقامة حوار بناء يمكن أن

يجرى خلاله البحث عن حلول دائمة بأسلوب منظم وتعاوني". (A/40/1102 ، الفقرة ٤)

إننا نتوقع أن تولي الجمعية العامة في الدورة الحادية والأربعين قدرا كبيرا من العناية للمشاكل التي تؤدي الى إبطاء معدل النمو في ميزانية الأمم المتحدة ، وأن تعمل على إجراء تحسين في تنظيم العمل وتنسيقه في إطار الأمانة العامة .

إن العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، الذي أنشأته الجمعية العامة لاستعراض كفاءة سير العمل الإداري والمالي في الأمم المتحدة ، يمكن أن يكون له فائدة كبيرة في هذا المعنى .

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس ، تبحث الجمعية

العامة في دورتها الأربعين موضوعا هاما جدا يتوقف عليه مستقبل منظمنا الدولية وقدرتها على الاستمرار في القيام بالأنشطة والمهام الموكلة اليها بكفاءة وذلك بعد مضي أربعين عاما على تأسيسها . وهنا أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على جهوده المبذولة والواردة في التقرير المفصل بخصوص الأمانة المالية الراهنة للأمم المتحدة والذي تضمن المعلومات الهامة عن كل جوانب هذه الأمانة .

ان كلامنا يعرف العوامل المختلفة التي أدت الى تفاقم هذه الازمة التي تكونت على مر السنين ، والتي جعلت الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ، التي تتمثل في عدم كفاية الاموال للاضطلاع ببرامج العمل المسندة اليها وفي عدم امكانية الوفاء بالتزاماتها المالية ، ليست أزمة مالية بحتة ، وانما هي أزمة سياسية بالدرجة الاولى سيكون لها ابعادها الخطيرة اذا لم تتخذ الخطوات الصحيحة لحلها . ولقد جاء في تقرير الامين العام حول هذا الموضوع ان الازمة المالية تصاعدت على مر السنين وذلك بالدرجة الاولى لامتناع عدد من الدول الاعضاء عن سداد الانصبة المقررة للميزانية العادية مما أدى الى نفاذ جميع الاحتياطات لمجابهة حالات العجز الناشئة عن هذا الامتناع . كذلك تتصل هذه الازمة اتصالا وثيقا بتمويل عمليات صيانة السلام . وهنا يجب وقد بلاى أن يذكر أن مسؤولية صيانة السلام والامن الدوليين انما هي مسؤولية جماعية ويجب أن تتحمل جميع الدول الاعضاء التزاماتها بهذا الخصوص . إن مثل هذا التحمل سوف يرفع عبئا ماليا كبيرا عن الامم المتحدة .

كذلك فقد ناشدت الامانة العامة مرارا الدول الاعضاء دفع التزاماتها في وقت مبكر واعتبرت ذلك وسيلة هامة أساسية لحل بعض المعوقات المالية التي تواجه المنظمة . وفي هذا المجال أود أن أذكر أن الكويت من أشد الدول تمسكا بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الامم المتحدة ولها في هذا المجال سجل مشرف تشهد عليه الامانة العامة وأود هنا الا يفوتني بهذه المناسبة أن أذكر أن الكويت ولأول مرة لم تقم حتى الان بسداد التزاماتها من ميزانية الامم المتحدة للعام الحالي ١٩٨٦ وذلك بسبب عدم رضائها على قرار لجنة الاشتراكات بالاستمرار بفرض زيادات غير عادلة علينا ، هذه الزيادات لا تستند الى أي أساس من جدول الانصبة الأخير .

إننا رغم تقديرنا لهذه اللجنة ولاعضائها نرى أنها لم تقم بواجبها ، وان مثل هذه القرارات التي تتخذها لجنة الاشتراكات قد يكون لها آثار سلبية على الوضع المالي للأمم المتحدة . إن قاعدة أكثر إنصافا وعدلا وأكثر أخذا في الإعتبار لجميع المتغيرات في الدخل القومي وفي المقدرة على الدفع لها مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى .

إن سبب تفاقم الوضع المالي بشكل أدى الى هذا الاضطراب الذي سبب قلقا لدى الجميع يعود الى أن الولايات المتحدة قررت تخفيض نصيبها من ميزانية الأمم المتحدة بنسبة كبيرة مما زاد من حدة المشكلة ، كذلك امتنعت عن دفع قسم من المبالغ المستحقة عليها من ميزانية العام الماضي ، وقامت أيضا بحجب مساهمتها في برامج معينة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . إن كل ذلك في رأينا يشكل بادرة سلبية جدا تجاه هذه المنظمة .

إن مسؤولية تمويل ميزانية الأمم المتحدة إنما هي مسؤولية إرثتها جميع الدول الأعضاء وأقرها الميثاق ولا يجوز أن تصبح أداة لاتجاهات معينة تهدد استقرار المنظمة الدولية وتجعلها غير قادرة على تنفيذ المهام الموكلة اليها .

إن وفد بلادي يؤيد مقترحات الأمين العام بشكل عام ويعتقد أنه يجب أن يؤخذ مزيد من المشاورات ومزيد من التفاصيل في الحسبان عند وضع الحلول الجذرية لهذه الأزمة . كما أن وفدي يعلق أهمية كبيرة على تعاون الأمين العام مع الفريق الرفيع المستوى من أجل تحسين وشرهيد الإدارة في الأمم المتحدة وذلك لإن إدخال اصلاحات إدارية فورية في ظل الظروف الحالية هي ضرورة لا مفر منها على المدى القريب والبعيد ، وان هذه الاملاحات الإدارية كان من الواجب ادخالها منذ وقت طويل . إن وفدي مستعد للتعاون التام في تنفيذ أية إجراءات من شأنها أن تؤدي الى تحسين إدارة وفعالية المنظمة الدولية .

ومستبقى الكويت دائما من المؤمنين بدور الأمم المتحدة في استقرار العالم ومن الداعمين لهذا الدور بشتى الوسائل .

السيد اورامان اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن

أبدأ كلمتي بنقل تعازي بلادي بمناسبة وفاة السيد راءول بريبيث ، وهو شخصية مرموقة وبارزة من شخصيات عصرنا ، استطاع بجهوده أن يسهم في تطوير الأمم المتحدة والمعيد من وكالات المنظومة ،

سيدي الرئيس ، أود بإسم وفدي أن أشكركم على عقد هذه الدورة الأربعين المستأنفة للجمعية العامة على أساس عاجل ليتسنى لنا جميعا إيجاد حلول للأزمة المالية الحادة التي تواجه الأمم المتحدة .

لقد أدلى رئيس مجموعة ال ٧٧ ببيان بإسم الدول الاعضاء في المجموعة ، وهو بيان تؤيده . ومع ذلك ، يود وفدي أن يبدي بضع ملاحظات نراها لازمة في هذه المناقشة . إن كوبا تعتقد أن من المهم ألا نضمن فقط بقاء هذه المنظمة وتمكينها من الوفاء بالمقامد والمبادئ المتجسدة في الميثاق بل يتعين علينا أيضا أن نعمل دون كلل لكي نوفر لهذه المنظمة الموارد والآليات التي تحتاج إليها حتى تقوم على أساس يومي بدورها المطلوب في عالم اليوم المعقد وذلك بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية المتزايدتين .

وهناك تناقض واضح في حقيقة أنه بينما نجد العالم اليوم يتلمس الحلول لحالة من أصعب الحالات التي واجهت الإنسانية على الإطلاق وتتسم بتفاقم في التوتر الدولي لم يسبق له مثيل ، فضلا عن أزمة اقتصادية عالمية حادة ، فإن منظمنا ، التي يتمثل دورها بحكم التمرير في الحفاظ على السلم وتحقيق التنمية ، تناضل لكي تبقى مؤسسة مستقلة وديمقراطية .

ومن الواضح أن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ليست ظاهرة منعزلة أو عرضية ولا هي مجرد مصادفة ، عندما نرى أن من يعرضون الأمن الدولي للخطر ويشتركون كل يوم في سياسة القوة التي تتسم بالعدوان المتزايد ويحبطون بصورة متزايدة تنمية العالم الثالث هم نفس الذين تسببوا ، عن طريق التدابير الانفرادية وغير القانونية ، بهذه الأزمة التي نحاول اليوم حلها . والحقيقة أن الأزمة المالية

الراهنة للأمم المتحدة تبدو بمسورة كاملة وواضحة أنها جزء من الهجمات التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على التعاون المتعدد الأطراف . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد تأييدا تاما الإعلان الذي أصدره مؤخرا المكتب التنسيقي التابع لحركة عدم الإنحياز في اجتماعه على المستوى الوزاري بشأن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة . ونرى أنه يتمين علينا ، قبل البدء في محاولة لتقييم التدابير المحددة التي تتطلب منها الحالة الراهنة إتخاذها ، أن نبدأ بتحليل دقيق للأسباب الجذرية للأزمة .

أما وقد شهدنا لفترة من الزمن لمحات لتطور اتجاه حكومة الولايات المتحدة تشجعها على الإبتعاد عن التزاماتها بالتعاون المتعدد الأطراف فإننا نلاحظ مع القلق أن تلك الحكومة تشن هجوما عنيفا على المؤسسات الدولية الديمقراطية . وقد بدأ هذا بإنسحاب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وهو إنسحاب لقي هجبا عالميا تقريبا ، وتركز الآن على محاولات ترمسي الى تقويض سلامة الأمم المتحدة وفرض سياسات عليها لا تتعارض مع آليه وهياكل واجراءات الأمم المتحدة فحسب ، بل تمس أيضا أحكام الميثاق ذاته .

ولابد أن نؤكد في هذا الصدد على أن الطابع الديمقراطي العميق للأمم المتحدة الذي يرد في الميثاق والذي يمثل تجليا حقيقيا لمبدأ المساواة القانونية بين الدول ، بصرف النظر عن حجمها ، أو نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، أو مستوى نموها أو قيمة انصبتها في ميزانية الأمم المتحدة ، هو حجر الزاوية في المنظمة والوسيلة المشروعة الوحيدة لضمان ثقة الدول الاعضاء بنزاهة هذه المؤسسة . ولهذا ، نرفض أية محاولة لإدخال نظم التصويت المرجح في أي مجال من مجالات عمل الأمم المتحدة .

ومع أخذ هذه المبادئ في الاعتبار ، ينبغي أن نفهم بجلاء أننا لا يجب أن نضمن فقط بقاء وتقدم الأمم المتحدة ، ولكن يجب أن نحميها أيضا من السياسات التي تحاول أن تضعها تحت سيطرة دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول سوف تطلق يدها بعد ذلك لفرض سياساتها عليها أو لتعوق الممارسة الحرة لإرادة الأغلبية .

لكل هذه الأسباب ، يجب ألا يغيب عن بالنا أن السبب الجذري للازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة هو سبب سياسي أساسا ، وبالتالي فإن الحلول الدائمة يجب أن تكون سياسية . وفي ضوء هذه الحقيقة بالتحديد ، حللنا المقترحات المختلفة للحل ، بما فيها الوثيقة التي قدمها الأمين العام .

ومن المعروف جيدا أن بلادي تعاونت بالكامل دائما مع الأمم المتحدة كما أنها تلعب دورا بناء ونشطاً في عملها . ولهذا ، فإننا على استعداد في نطاق مواردنا المحدودة للاسهام على نحو متكافئ في العمل من أجل التغلب على الازمة الحالية حتى لا تؤثر على البرامج الرئيسية للمنظمة أو تعوق أنشطتها .

لقد حللنا بعناية بالغة الوثيقة التي قدمها الأمين العام ، واننا نؤيد بمفحة عامة الإجراءات التي يقترحها لخفض النفقات وتحقيق وفورات ، تخفض من العجز الذي أشار إليه بالنسبة للسنة الحالية .

ونود من خلالكم ، سيدي الرئيس ، أن نتوجه بالشكر الى الأمين العام وموظفي الامانة العامة على جهودهم الضخمة والجادة في محاولة التوصل الى حل لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالمقترحات الواردة في هذا التقرير ، فإننا نرى أننا لا بد أن نتوخى الحذر الكامل وأن نقيّم كل مبادرة من هذه المبادرات المقترحة على حدة ، وآلاً ننظر فيها كمفئة شاملة .

وينطبق ما قلته الآن بمفئة خاصة على الأنشطة البرنامجية المرتبطة مباشرة بالمهام الأساسية للأمم المتحدة ، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق . وهنا من المهم لنا أن نأخذ في اعتبارنا الحاجة الى تحديد الطريقة التي يمكن بها للتدابير القصيرة المدى التي قد نتخذها الآن أن تؤثر على الاجراءات التي قد نقرر اتخاذها في المدى الطويل بالنسبة للمستقبل .

اننا نؤكد من جديد موقفنا البناء من ضرورة ايجاد حلول لمساعدة منظمنا ونأمل في أن تعمل كل الدول الاعضاء بنفس الروح .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥